

محضر اجتماع

الجمعية العامة غير العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي - مصر
المنعقدة يوم الأربعاء الموافق 20 مارس 2019

انعقدت الجمعية العامة غير العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي - مصر يوم الأربعاء الموافق 20 مارس 2019 وذلك في تمام الساعة الرابعة والنصف مساءً بفندق جراند نايل تاور (قاعة ليلتي) جراند حياة القاهرة سابقاً ، كورنيش النيل - جاردن سيتي - محافظة القاهرة .

ولقد تم نشر الإخطار الأول بدعوة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية بكل من جريدتي العالم اليوم والمال يوم الثلاثاء الموافق 2019/2/26 ، كما تم نشر الإخطار الثاني للدعوة ذاتها يوم الثلاثاء الموافق 2019/3/12 بكل من جريدتي العالم اليوم ، والمال . وتم تسليم دعوة الحضور ومرفقاتها بتاريخ الأحد الموافق 2019/2/24 إلي مراقبي حسابات مصرفنا ، والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، وشركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي ، والبورصة المصرية ، والهيئة العامة للرقابة المالية ، والبنك المركزي المصري . وذلك تنفيذاً لأحكام نص المادة 44 من النظام الأساسي لمصرفنا .

هذا وقد حضر اجتماع الجمعية من السادة أعضاء مجلس الإدارة كلاً من :-

- (1) الأستاذ / خليفة مطر خليفة المهيري - رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي) ممثلاً عن مصرف أبوظبي الإسلامي الإمارات
- (2) الأستاذ / محمد محمود محمد علي - العضو المنتدب - ممثلاً عن مصرف أبوظبي الإسلامي الإمارات
- (3) الأستاذ/ فريد فاروق عبد الكريم البليسي - عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)- ممثلاً عن شركة الامارات الدولية للاستثمار ذ.م.م.

(4) الأستاذ/ محمد حسن يوسف - عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي) - ممثلاً عن بنك الاستثمار القومي

(5) الأستاذة / هيدي أحمد كمال - عضو مجلس الإدارة (تنفيذي) - ممثلة عن المساهمين الأفراد .

وتغيب عن حضور الجمعية من أعضاء مجلس الإدارة كلاً من السادة الأستاذة : محمد شوكي وبرين كيث بيلتشر ومحمد إسماعيل محمد عبدالغنى الدهان.

كما حضر الاجتماع الأستاذ محمد المعتر محمود عمر (مكتب مصطفى شوقي وشركاه - مزارز)، كما حضر الأستاذ تامر عبدالنواب مفوضاً عن الأستاذ محمد أحمد فؤاد (بريس وترهاوس كوبرز) مراقبا الحسابات . وحضرت الأستاذة نهى يوسف محمود ممثلاً للبنك المركزي المصري وتم حضور ممثل الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة ، ولم يحضر كذلك ممثل الهيئة العامة للرقابة المالية.

وقد تولى السيد الأستاذ / خليفة مطر المهيري رئاسة الجمعية العامة غير العادية ، حيث رحب سيادته بالسادة الحضور من المساهمين ومراقبي الحسابات وممثل البنك المركزي

ثم اقترح سيادته على الجمعية تعيين كلاً من : الدكتور / أحمد محمد عبداللطيف أمين سر الجمعية وتفويضه هو والسيد / محمد سيد محمد عبدالحليم مجتمعين أو منفردين في اعتماد محضر الجمعية لدى الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة . وتعيين الأستاذة / محاسن محمد عبدالحميد والأستاذ شريف أسامة إبراهيم ، جامعي أصوات . وقد وافقت الجمعية العامة غير العادية على تعيينهم .



عبدالله

د. هادي

ثم توجه السيد الأستاذ / رئيس الاجتماع إلى السادة مراقبي الحسابات وجامعى الأصوات للإفادة بسلامة إجراءات الدعوة لإتخاذ الجمعية ونسبة الحضور وإثبات ذلك فى سجل حضور المساهمين والتوقيع عليه . وعقب ذلك تقدم المذكوران بنتيجة حصر الأسهم الحاضرة ونسبتها المئوية ، حيث أعلن أن عدد الأسهم الحاضرة للإتخاذ بالأصالة والإنابة بلغ عددها 147.779.467 سهماً من إجمالي أسهم رأسمال البنك المصدر والمدفوع والبالغ عددها 200.000.000 سهماً ، وتمثل الأسهم الحاضرة نسبة مئوية قدرها 73.88 % ، ومن ثم أعلن سيادته صحة إتخاذ الإجتماع وقانونيته .

وقد أفاد السيد الأستاذ/ خليفة المهيرى رئيس الاجتماع بأنه نظراً لما أستحدثت من تعديلات فى القانون رقم 159 لسنة 1981 الخاص بشركات المساهمة ، والقرارات الصادرة من الجهات الرقابية ، (وهى كما أشار المساهم محمد شكرى طه تعتبر توفيق للأوضاع طبقاً لتعديلات القانون) ولذلك معروض على الجمعية العامة غير العادية الموافقة على :

قرار وحيد : تعديل المواد (18 و 25 و 29 و 42 و 45) من النظام الأساسى للبنك .

حيث سبق وأن مجلس الإدارة قد أقر - بجلسته المنعقدة بتاريخ 7 نوفمبر 2018 - الموافقة على تعديل المواد (18 و 25 و 29 و 42 و 45) من النظام الأساسى للبنك على أن يتم رفع الأمر للجمعية العامة غير العادية للموافقة ، على النحو التالى :

المادة قبل التعديل	المادة بعد التعديل
المادة 18 تكون زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة طبقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية كما يجوز تخفيض رأس المال طبقاً لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وفى حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية فى الاكتتاب فى أسهم الزيادة كلا بحسب عدد الأسهم التى يمتلكها وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين فى التمتع بهذه الحقوق على انه يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على طلب مجلس الإدارة وللأسباب التى يقرها مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضاً منها للاكتتاب العام مباشرة دون أعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .	المادة 18 يجوز بقرار من الجمعية العامة العادية بأغلبية الأسهم الممثلة فى الاجتماع زيادة رأس المال المصدر ، ويصدر مجلس الإدارة قراراً بتعديل مواد النظام الأساسى ما دامت زيادة رأس المال المصدر فى حدود المرخص به . وتكون زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة طبقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية كما يجوز تخفيض رأس المال طبقاً لأحكام القانون رقم 159 لسنة 1981 ولائحته التنفيذية وفى حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية فى الاكتتاب فى أسهم الزيادة كلا بحسب عدد الأسهم التى يمتلكها وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين فى التمتع بهذه الحقوق على أنه يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على طلب مجلس الإدارة وللأسباب التى يقرها مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضاً منها للاكتتاب العام مباشرة دون أعمال حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .
ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة فى حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم بالنشر أو بكتاب مسجل حسب الأحوال طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 1981 مع منح المساهمين	ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة فى حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقاً لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية للقانون رقم 159 لسنة 1981 مع منح المساهمين



Page 2

Handwritten signatures and initials.

<p>مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الإكتتاب وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 .</p>	<p>مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الإكتتاب وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 95 لسنة 1992 .</p>
<p>المادة 25 يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز البنك كلما دعت مصلحته إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه ويجتمع مجلس الإدارة 4 جلسات (أربع جلسات) على الأقل في السنة الواحدة . ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز البنك بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون الاجتماع في مصر . ويجوز مشاركة الأعضاء في إجتماعات المجلس من خلال الإتصال الهاتفي أو الإتصال عبر الفيديو ، ويعتمد مجلس الإدارة الإجراءات اللازمة لعقد الإجتماعات بواسطة هذه الوسائل والتأكد من أمن وسلامة وسائل الإتصال المستخدمة في هذه الحالة ، وإضافة مهام أخرى لأمين سر المجلس لتأمين سلامة هذه الإجراءات . على أن يكون الأصل هو الحضور الفعلي للأعضاء ، وفي حالة تعذر ذلك يجوز المشاركة عبر الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس وإبلاغ أمين سر المجلس ، وذلك بما لا يتعدى 4 مرات خلال العام بالنسبة للعضو الواحد ، شريطة حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضورا فعلياً . وتعتبر مشاركة عضو مجلس الإدارة عبر الفيديو أو الهاتف مشاركة فعلية في إجتماعات مجلس الإدارة ، ويحق له التصويت ويتم حسابه في النظام القانوني لانعقاد المجلس وصحة القرارات الصادرة عنه . ويجوز مشاركة الأعضاء بواسطة تقنيات الإتصال الحديثة لإصدارها التوقيع الإلكتروني أو من خلال أى نظام آلي أو إلكتروني آخر للتصويت . ويجوز لمجلس الإدارة أن يصدر قرارات واجبة النفاذ وذلك بالتمرير دون اجتماع بشرط أن تكون هذه القرارات موقعا عليها من جميع أعضاء مجلس الإدارة .</p>	<p>المادة 25 يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز البنك كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة 4 جلسات (أربع جلسات) على الأقل خلال السنة المالية الواحدة . ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز البنك بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وان يكون الاجتماع في مصر . ويجوز مشاركة الأعضاء في إجتماعات المجلس من خلال الإتصال الهاتفي أو الإتصال عبر الفيديو ، ويعتمد مجلس الإدارة الإجراءات اللازمة لعقد الإجتماعات بواسطة هذه الوسائل والتأكد من أمن وسلامة وسائل الإتصال المستخدمة في هذه الحالة ، وإضافة مهام أخرى لأمين سر المجلس لتأمين سلامة هذه الإجراءات . على أن يكون الأصل هو الحضور الفعلي للأعضاء ، وفي حالة تعذر ذلك يجوز المشاركة عبر الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس المجلس وإبلاغ أمين سر المجلس ، وذلك بما لا يتعدى 4 مرات خلال العام بالنسبة للعضو الواحد ، شريطة حضور أغلبية أعضاء مجلس الإدارة حضورا فعلياً . وتعتبر مشاركة عضو مجلس الإدارة عبر الفيديو أو الهاتف مشاركة فعلية في إجتماعات مجلس الإدارة ، ويحق له التصويت ويتم حسابه في النظام القانوني لانعقاد المجلس وصحة القرارات الصادرة عنه . ويجوز مشاركة الأعضاء بواسطة تقنيات الإتصال الحديثة لإصدارها التوقيع الإلكتروني أو من خلال أى نظام آلي أو إلكتروني آخر للتصويت . ويجوز لمجلس الإدارة أن يصدر قرارات واجبة النفاذ وذلك بالتمرير دون اجتماع بشرط أن تكون هذه القرارات موقعا عليها من جميع أعضاء مجلس الإدارة .</p>



<p>المادة 29 يمثل الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب المصرف أمام القضاء والغير .</p>	<p>المادة 29 يمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء والغير .</p>
<p>المادة 42 تتعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة وذلك خلال الثلاثة شهور التالية (على الأكثر) لنهاية السنة المالية للبنك وللمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك . وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل 5% من رأس مال البنك على الأقل وبشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وان يودعوا أسهمهم مركز البنك أو احد البنوك المعتمدة ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية . ولمراقب الحسابات أو الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع . كما يكون للهيئة العامة للاستثمار والمنطق الحرة أن تدعو الجمعية العامة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصروفات الدعوة على نفقة البنك . وعلى البنك عند توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للبنك أو في وقت تقتضيه الضرورة أن تطلب من شركة مصر في أي وقت تقتضيه الضرورة أن تطلب من شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي موافاتها ببيان مجمع يوضح في تاريخ محدد بأسماء المساهمين ونسبة منهم في أسهم رأسمال البنك ويعتبر هذا البيان هو سجل المساهمين بالبنك . تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصالة أو بالوكالة ويوقع فيه حضورهم وما إذا كان بالأصالة أو بالوكالة ويوقع</p>	<p>المادة 42 تتعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الإدارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما إعلان الدعوة وذلك خلال الثلاثة شهور التالية (على الأكثر) لنهاية السنة المالية للبنك وللمجلس الإدارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة إلى ذلك . وعلى مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة العادية إلى الانعقاد إذا طلب إليه ذلك مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل 5% من رأس مال البنك على الأقل وبشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وان يودعوا أسهمهم مركز البنك أو احد البنوك المعتمدة ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية . ولمراقب الحسابات أو الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة إلى الاجتماع . كما يكون للهيئة العامة للاستثمار والمنطق الحرة أن تدعو الجمعية العامة إذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده أو امتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصروفات الدعوة على نفقة البنك . وعلى البنك عند توجيه الدعوة لانعقاد الجمعية العامة للبنك أو في وقت تقتضيه الضرورة أن تطلب من شركة مصر في أي وقت تقتضيه الضرورة أن تطلب من شركة مصر للمقاصة والتسوية والحفظ المركزي موافاتها ببيان مجمع يوضح في تاريخ محدد بأسماء المساهمين ونسبة منهم في أسهم رأسمال البنك ويعتبر هذا البيان هو سجل المساهمين بالبنك . تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما إذا كان بالأصالة أو بالوكالة ويوقع فيه حضورهم وما إذا كان بالأصالة أو بالوكالة ويوقع</p>



هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز إدارة البنك بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك أو المصلحة العامة للضرر وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو إقامة دعوى مسئولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل 10% من الأصوات الحاضرة على الأقل.

ويجب الأخذ بالتصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك بمنح كل مساهم عدد من الأصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكها ، ويجوز للمساهم أن يمنح كل الأصوات التي يملكها لمرشح واحد أو أكثر من مرشح على ألا تتجاوز في جميع الأحوال حصته الإجمالية ، بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك ، على أن يلتزم من يقوم بفرز الأصوات بإثبات ذلك ضمن محضر الجلسة .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة من المساهمين الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافأتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسئوليتهم عن الإدارة .

المادة 45

يكون اجتماع الجمعية العامة صحيحا إذا كان ربع رأس مال الشركة على الأقل ممثلا فيها فإذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الأول اجتمعت الجمعية العامة بناء على دعوة

السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الأصوات ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الأعمال واستجواب أعضاء مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل في مركز إدارة البنك بالبريد المسجل أو باليد مقابل إيصال .

ويجب مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك أو المصلحة العامة للضرر وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة بالطريقة التي يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو إقامة دعوى مسئولية عليهم أو إذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل 10% من الأصوات الحاضرة على الأقل.

ويجب الأخذ بالتصويت التراكمي في انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك بمنح كل مساهم عدد من الأصوات مساوياً لعدد الأسهم التي يملكها ، ويجوز للمساهم أن يمنح كل الأصوات التي يملكها لمرشح واحد أو أكثر من مرشح على ألا تتجاوز في جميع الأحوال حصته الإجمالية ، بما يسمح بالتمثيل النسبي في عضوية مجلس الإدارة كلما أمكن ذلك ، على أن يلتزم من يقوم بفرز الأصوات بإثبات ذلك ضمن محضر الجلسة .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة من المساهمين الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافأتهم أو إبراء ذمتهم وإخلاء مسئوليتهم عن الإدارة .

المادة 45

يكون اجتماع الجمعية العامة صحيحا إذا كان ربع رأس مال الشركة على الأقل ممثلا فيها فإذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الأول اجتمعت الجمعية العامة بناء على دعوة

<p>ثانية فى خلال (30) ثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأسهم التى شاركت فى التصويت وفى حالة التساوي يرجح صوت من يرأس الاجتماع .</p>	<p>ثانية فى خلال (30) ثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحا مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الأسهم الحاضرة والممثلة وفى حالة التساوي يرجح صوت من يرأس الاجتماع .</p>
---	--

ومعروض على الجمعية الموافقة على هذا التعديل ، وذلك بشرط موافقة البنك المركزى المصرى على هذا التعديل إعمالاً لما نصت عليه المادة (3/32) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 ، وتفويض السيد/ رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب أو من يفوضه فى اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لاعتماد التعديل لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والجهات الإدارية المرتبطة بإتمام ذلك التعديل ، وإجراء أية تعديلات تقترحها هذه الجهات بما يتفق وأحكام القوانين والقرارات السارية دون إعادة العرض مرة أخرى على الجمعية العامة غير العادية .

القرار : وافقت الجمعية العامة غير العادية بالإجماع على تعديل مواد النظام الأساسى المعروضة وذلك بشرط موافقة البنك المركزى المصرى على هذا التعديل إعمالاً لما نصت عليه المادة (3/32) من قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد رقم 88 لسنة 2003 ، وتفويض السيد/ رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب أو من يفوضه فى اتخاذ كافة الإجراءات القانونية اللازمة لاعتماد التعديل لدى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والجهات الإدارية المرتبطة بإتمام ذلك التعديل ، وإجراء أية تعديلات تقترحها هذه الجهات بما يتفق وأحكام القوانين والقرارات السارية دون إعادة العرض مرة أخرى على الجمعية العامة غير العادية .



ووقع ذلك انتهى الاجتماع حيث كانت الساحة الخاصة بمطعم
جامعا الأصوات



أمين السر

حاضر

مكتب

رئيس مجلس الإدارة

ورئيس الجمعية

إقرار

أقر أنا خليفة مطر المهيرى بصفى رئيس الاجتماع بأننى مسئولاً قانونية كاملة عن صحة ما ورد فى هذا المحضر من بيانات ووقائع وإجراءات انعقاد وذلك فى مواجهة الغير والمساهمين أو الشركاء بالشركة والهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة

رئيس الاجتماع

